التكلفة الاجتماعية للفساد

زكرياء بله باسي
أستاذ متعاقد بقسم العلوم الاقتصادية
جامعة الوادي
B_zakaria39@yahoo.fr

ملخص:

الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تنتشر في كافة دول العالم وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتخلص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. يظهر الفساد وينمو نتيجة لاعتبارات مختلفة: اعتبارات اقتصادية ترتبط بتدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومحاولة البعض تحقيق ريع للمنصب الحكومي في ظل الحوكمة الضعيفة. واعتبارات سياسية تتمثل – إضافة للحوكمة الضعيفة- في عدم إتباع النظم الموضوعية عند القيام بالتعيينات والوظائف وقصور الرقابة على أنشطة الدولة، وعدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد، وانتشار الظلم في المجتمع إضافة إلى غياب الديمقراطية وتداول السلطة. واعتبارات ثقافية واجتماعية ترتبط بنمط العلاقات ومستوى الوعي بين أفراد المجتمع، وتعقد القوانين الضريبية وانخفاض عدد الذين يعاقبون بتهمة الفساد. للفساد تكلفة اجتماعية بالغة الارتفاع تتمثل في المساس باستقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر. تعتمد إستراتيجية مكافحة الفساد على منظومة من السياسات تبدأ بالاعتراف بوجود الفساد ونشر الوعي حول أضراره المختلفة، ثم الالتزام بممارسة الديمقراطية والمحافظة عليها، وإصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره، ومعالجة الاختلالات في المالية العامة، وتحسين إدارة الموازنة العامة والاستفادة من القيم الدينية والأخلاقية الفاضلة في محاربة الفساد.

مقدمة:

الفساد ظاهرة إنسانية مستمرة، يتفاوت حجمها ومدى انتشارها بين الدول، وفقا لضوابط عدة، سياسية واقتصادية، وثقافية واجتماعية، وهو نزعة شريرة تصارع قيم الخير في الإنسان بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي أو الاجتماعي. ويرتبط الفساد بالمنظومة العامة للمجتمع، بمعنى أن ميول أصغر الموظفين للرشوة مثلا تكون، عادة، جزءا من نظام متكامل في المجتمع حيث لا يعترض رئيسه في العمل ومن هم في المستويات الإدارية الأعلى بل قد يشاركوا فيها. والفساد أخيرا ظاهرة حركية يتطور من فساد عرضي أو فردي لبعض السياسيين أو الموظفين العموميين، إلى فساد مؤسسي يرتبط بمؤسسة بعينها أو في قطاعات اقتصادية محددة دون غيرها، كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات أو القطاعات المختلفة. ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل فيها جني الريع، حيث تضعف الرقابة والتنظيم فيها. وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة بنيانية يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته وكافة معاملاته، ويصبح الفساد، في هذه الحال، منتظما أو ممتدا، ويؤثر على المؤسسات وعلى سلوك الأفراد في كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهنا تصعب مقاومته من خلال التدابير القانونية لأن الفاسدين في الحقيقة يصبحون هم المسؤولون عن التشريع والمحاسبة والملاحقة، ويتحصنون بالتالي بالسلطة والقانون وما يوفرانه لهم من إمكانات توزيع خدمات ومنافع تسهم في دعم منظومة الفساد، حينئذ يصبح الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام عرفا سائدا.

والفساد لغة نقيض الصلاح[1]، وأخذ للمال ظلما، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها، وفي المعاملات المالية يوجد ترادف بين الباطل والفاسد، فالعقد إما صحيح أو باطل وكل باطل فاسد، وفي الاقتصاد الإسلامي، يعني بالفساد جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر، دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية. يقول الله تعالى: " فأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين" الأعراف- 85- . أما الفساد وفقا لتعريف البنك الدولي فهو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة. يتضح من هذا التعريف الأخير أن الفساد يتسم بأنه:

أ- خروجا متعمدا عن القواعد والنظم العمومية من أجل المصلحة الخاصة، وفي هذا النطاق يعد الدخل الذي يتحقق من إساءة استغلال السلطة الإدارية صورة من صور الاقتصاد السري أو الخفي.

---

[1]- محمد جمال باروت ،"**تقرير عن ندرة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد309، نوفمبر 2004، ص174.

ب- للمصلحة الخاصة معان كثيرة: فقد تعني مصلحة الحزب الحاكم (حيث تستخدم أحيانا عوائد الفساد لتمويل النشاط الحزبي)، كما قد تعني المصلحة الشخصية أو العائلية، أو مصلحة الطائفة أو القبيلة أو الأصدقاء.

ج- لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على رشوة، وإنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعة – كما هو الحال عند قيام المسؤول العام ببناء مطار في مدينته الصغيرة مثلا، أو تزويدها بشبكة من المرافق العامة لا تتاح لغيرها من المدن المناظرة. ولعل أهم صور الفساد في الوطن العربي هي[1]:

أ- تخصيص الأراضي والعقارات من خلال قرارات إدارية عليا، تأخذ شكل العطايا، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.

ب- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية لحساب المسؤولين ورجال الأعمال.

ج- قروض المجاملة التي تمنحها البنوك من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.

د- عمولات عقود مشروعات البنية التحتية وصفقات السلاح.

ه- العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة.

تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد وآثارها الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين، ويرجع ذلك أساسا لاعتبارين مهمين هما[2]:

1- انهيار المعسكر الشرقي في مواجهة الرأسمالية، ومتا ترتب عليه من انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وفي سعى الشركات الدولية لتعظيم أرباحها تبين لها أن الفساد المالي في الدول النامية يفقدها نسبة مهمة من أرباح استثماراتها في تلك الدول، ومن ثم بدأت المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العالمية وغيرها) تعكس خريطة القوى المؤثرة في النظام الدولي وتوجهاتها.

2- دور المنظمات غير الحكومية المتزايد في الكشف عن الفساد ومشاكله، وخلق وعي جماهيري ضده، خصوصا في ظل العولمة و ثورة الاتصالات وانتشار المعلومات وما سببه ذلك من زيادة الضغط على المنظمات الحكومية (كالصندوق والبنك الدوليين) للقيام بالدراسات على الفساد و مشاكله وأسبابه و نشر التقارير الدورية عن مدى انتشاره خصوصا في الدول المتخلفة، بينت تلك التقارير أن الدول المتخلفة تعرضت إلى عملية نهب منظم من جانب النخب الحاكمة، و أن بعض رؤساء دول و حكومات أكثر هذه البلاد فقرا تمكنوا من جمع ثروات تقدر بملايين الدولارات .

---

(1)- محمود عبد الفضيل، "**مفهوم الفساد ومعاييره**، جريدة المستقبل العربي، نوفمبر 2004 ،ص 36.

(2)-Daniel Kaufman; art Kraay and Massimo Mastruzzi,**"Governance Matters III"** world Bank,op,cit,2004,p(4)

ونتيجة للاهتمام بظاهرة الفساد و آثارها المختلفة، بدأت المؤسسات المالية الدولية تضع المعايير الفنية والموضوعية لقياس الحكومة الجيدة، فيضع البنك الدولي، مثلا، ستة معايير لقياسها هي: الوضوح والشفافية، الاستقرار السياسي، فاعلية الأداء الحكومي، نوعية التنظيمات، سيادة القانون، وأخيرا ضبط الفساد. أما أشكال آليات محاربة الفساد فأخذت صور[1]: أ) المعاهدات الدولية العالمية والإقليمية لمحاربة الفساد، ب) المعونات الفنية للدول الأعضاء في مكافحة الفساد- كتطوير و تنفيذ استراتيجيات وطنية و محلية لمكافحة الفساد و تحسين نظم المحاسبة الداخلية و دعم المؤسسات المعنية بقضايا المحاسبية و الشفافية و النزاهة، و تطوير سبل مشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد، و تعميق المعرفة و قياس كفاءة المؤسسات المعنية بمحاربة الفساد- وأخيرا ج) ربط التسهيلات الائتمانية المقدمة من المنظمات الدولية إلى الدول الأعضاء بمدى التزام هذه الدول ببعض مظاهر و معايير الشفافية.

وحيث لا يوجد المقياس مباشر للفساد، لتعدد وتنوع الممارسات الفاسدة، لذا يتم الإعتماد على المقاييس غير المباشرة في قياسه، كدراسة الحالات للإدارات التي يحتمل تعرضها للفساد كالإدارات الضريبية والجمركية والشرطة، كما تصمم الاستبيانات العامة حول مدى انتشار الفساد في إدارة معينة من وجهة نظر أفراد المجتمع، وتعكس هذه الاستبيانات العامة تخيل مدى وجود الفساد أو نظرة أفراد المجتمع إليه وليس الفساد الفعلي. ولعل أفضل هذه المقاييس هو المؤشر الدولي للشفافيةIndex Transparents International الذي يعكس مدى وجود الشفافية في المعاملات على تدريج من صفر إلى عشر درجات، والدرجة عشرة تشير إلى أعلى درجات الشفافية (أو الدولة الخالية من الفساد) بينما تشير الدرجة صفر إلى أعلى درجات الفساد. كما يعكس التغير في هذا المؤشر مدى التحسن أو التدهور الشفافية ومن ثم انتشار الفساد بمرور الزمن. كما تقوم بعض المؤسسات الدولية بإعداد استبيانات على مستوى الدول مثل Global Competitive Report ، إضافة إلى قيام البنك الدولي بإعداد استبيانات أخرى يستخدمها في رفع كفاءة برامج معينة كبرامج الرعاية الصحية، وأخيرا يقوم معهد جالوب بعمل إحصاءات دولية حول مدى انتشار الفساد في أنشطة معينة[2].

خلاصة القول أن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية توجد في كافة دول العالم وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذه الحال يقع عبؤه على أفراد المجتمع جميعا. كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا

---

[1]- عمر صقر، عادل المهدي، سامي عفيفي حاتم، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" دار المهندس للطباعة، كلية التجارة جامعة حلوان، سنة 2001 ،ص 129.

[2]- أحمد فارس عبد المنعم، **"الديمقراطية ومكافحة الفساد"** تحرير في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص ص (332- 333).

بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا ويكون ضحاياه في هذه الحال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم الرسمية.

تهتم هذه الدراسة باختيار الفرضيات التالية:

أ- للفساد تكلفة اقتصادية بالغة الضخامة على المجتمع، على مستقبل أجياله.

ب- يرتبط انتشار الفساد عكسيا مع تحسن الممارسات الديمقراطية في المجتمع واحترام حقوق الإنسان.

ج- تتطلب محاربة الفساد إيجاد شبكة متكاملة من تفعيل القيم الأخلاقية الفاضلة، وتحسين الممارسات الديمقراطية، إضافة إلى تفعيل المحاسبة والمسؤولية في المستويات الحكومية المختلفة.

يعتمد هذا البحث على المنهج العلمي الذي يجمع بين التحليل المنطقي والاستقراء في محاولة اختيار الفرضيات السابقة. بعد هذه المقدمة يعالج البحث النقاط التالية: 1)أسباب وجود الفساد ونموه وانتشاره، 2) الآثار الاقتصادية للفساد، 3) التدابير العلاجية لمشكلة الفساد، 4) الإستخلاصات والنتائج.

أسباب وجود الفساد ونموه وانتشاره

يمكن القول أن الفساد ينشأ وينمو وينتشر داخل المجتمعات لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، دعنا نعالج كل منها بشيء من التفصيل:

أولا: الأسباب الاقتصادية

1- **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** هذا هو السبب الرئيسي لظهور الفساد، ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما يفشل المسؤولين أحيانا كثيرة في رفض تلك الرشاوى، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها[1]:

أ- قيود الاستيراد حيث يصبح الحصول على رخصة الاستيراد، مثلا، عملا مربحا بدرجة كبيرة، لذا يهتم المستوردون برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل التربح. كما توجد حماية الصناعة المحلية يخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات، وسيحاول المنتجون المحليون دائما استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسؤولين الحكوميين والسياسيين المعنيون بالأمر.

---

[1]- مصطفى عبد اللطيف، "**دور الدولة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي واستمرارية النمو في ظل الحكم الراشد**" الملتقى الوطني الثالث بعنوان، سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 04/05/ ديسمبر 2007، ص (07)

ب- الإعانات الحكومية: وهذه تعد مصدرا مهما للبحث عن الريع، وتشير الدراسات إلى إمكانية انتشار الفساد في ظل التصميم غير الجيد الإعانات الإنتاجية أو الاستهلاكية، ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الإعانات كلما زاد مؤشر الفساد.

ج- الأسعار الإدارية: في هذه الحال يصبح انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية مصدرا مهما للبحث عن الريع، حيث تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسؤولين من اجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها. وينطبق نفس القول على أسعار الصرف المتعددة وأيضا حصص الصرف الأجنبي، فإذا وجد أكثر من سعر صرف للعملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الواردات مثلا، أو لكيفية استخدام الصرف الأجنبي سيؤدي إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى، وفي حالات أخرى تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي، مما يجعل السلطات الاقتصادية ترشد استخدامه، وفي كلتا الحالتين سيحاول الأفراد والجماعات رشوة المسؤولين للحصول على إما السعر الأدنى أو حصة أكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام.

2- **انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي:** حينئذ يقبل الموظفون تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن مع الاتفاق الخاص، وخصوصا عندما يكون احتمال الوقوع في قبضة العدالة منخفضا، ولذا يرى من يعتنق هذا الفكر أن علاج الفساد يتم برفع مستويات الأجور في القطاعين الحكومي والعام. لكن الحقيقة هي أن الحاجة للمال ليست هي السبب الوحيد للفساد، وإنما يظهر الجشع أيضا كسبب له، وأنه بغض النظر عن مستوى الأجر سيمارس بعض المسؤولين العموميين الفساد سبب تركيبهم السيكولوجي أو الأخلاقي، أو بسبب كبر حجم الرشوة بحيث لا يستطيعون رفضها. وأن الزيادة المطلوبة في الأجور من أجل تخفيض الفساد إلى حده الأدنى تكون مرتفعة جدا. ويعني ذلك أن إستراتيجية محاربة الفساد التي تعتمد أساسا على زيادة معدلات الأجور ستكون مكلفة جدا.

3- **كبر حجم قاعدة الموارد الطبيعية في المجتمع:** ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولون لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر عنه في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

4- **كبر نسبة ميزانية الدفاع في الميزانية العامة:** يرجع ذلك إلى طبيعة السرية في عقود توريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تناقش هذه المجالس التشريعية. ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكثافة عنصر رأس مال لذا ستحارب المشروعات الخاصة من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني، وتدفع الرشاوى مقابل الحصول على معلومات عن العطاءات المقدمة من أجل الفوز بالعقد. وتؤكد الدراسات التطبيقية على وجود علاقة قوية بين نسبة الانفاق العسكري والفساد، وقد يتضمن ذلك أن أحد سبل مواجهة الفساد هو تحويل جانب من النفقات العسكرية إلى الاتفاق المدني الأكثر إنتاجية لأفراد المجتمع.

الأسباب السياسية للفساد

1- **الحوكمة الضعيفة**[1]: يؤدي ضعف الحوكمة إلى تنمية الفساد ويرتبط مدى ضعف أو قوة الحوكمة بالعوامل التالية:

أ- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

ب- مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

ج- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

تبين الدراسات أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة كلما انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم ودخلت بدلا منها المحاباة والمجاملات وزادت معدلات الفساد وانخفضت الرقابة المؤسسية بسبب انخفاض احتمال الوقوع في قبضة العدالة.

إن وجود رقابة فعالة يعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد، ويتطلب ذلك توفر العناصر التالية: المشرفين الأكفاء الأمناء، مكاتب مراجعة جيدة، قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي، وأخيرا إجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة. ولأن الحوكمة الضعيفة لا يتوفر بها مثل هذه العناصر، يتم اكتشاف الفساد بها، غالبا، بالمصادفة أو من خلال التقارير الخارجية للمؤسسة كوسائل الإعلام، وترسل التقارير الرقابية، عادة، في ظل الحكومة الضعيفة بصورة سرية للرؤساء المباشرين بدلا من إرسالها بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية، وفي حالات أخرى لا يكون لهذه الهيئات قوة فرض العقوبات، كما لا تتوفر لمثل هذه التقارير المتابعة المستمرة.

2- **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** إذا اشترك القادة أنفسهم في أعمال فساد أو تغاضوا عنها لصالح أقاربهم أو أصدقائهم، فإنهم يعطون الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة. وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفين الحكوميين ما لا يفعله رؤساؤهم. وهنا يمثل التداخل بين أصحاب السلطة وأصحاب المال صورة من صور الفساد السياسي ينجم عنه خلل في الوضع الاقتصادي يدمر فرص تحقيق التنمية، ويؤدي إلى تآكل موارد الدولة، كما أن غياب الديمقراطية وغياب تداول السلطة والحكم بقانون الطوارئ تساعد كلها على زيادة حجم الفساد لأن المناخ الديمقراطي يساعد على وجود الرقابة والمسائلة

3- **انتشار الظلم في المجتمع:** حيث يعم وينتشر الظلم يعم الفساد وترسخ جذوره، وحين يصادر حق الإنسان في إبداء الرأي والمشاركة في القرار واختيار ممثليه ومسؤوليه، وتصادر الكلمة والحقوق تنعدم الرقابة وينتشر الفساد، وتسخر وسائل الإعلام لتحسين الظلم كما تسخر لتجميل وتحسين الفساد.

---

[1]- زهير عبد الكريم الكابد، **"الحكمانية، قضايا وتطبيقات"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 2003، ص(12).

ويجري الانحراف بأجهزة الأمن فبدلا من أن تحمي المواطن وتدافع عن حقه في العيش الكريم وإقامة دعائم ومعالم القانون يجري تسخيرها لحماية الحكام، ويسهم ذلك في تخريب ثروات الأمة البشرية والمادية والمعنوية.

الأسباب الاجتماعية والثقافية

1- **نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع:** عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميين لتفضيل ومجاملة أقاربهم وأصدقائهم، فتعطى، مثلا، الوظائف الهامة لأقارب المسؤولين الكبار دون وجه حق، و على العكس من ذلك يلعب تزايد وعي أفراد المجتمع بمشكلة الفساد، و نتائجها المالية دورا مهما في محاربته.

2- **تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها:** في هذا الحال تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يتيح لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية، و يشجع هذا التفسير العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك و الضرائب على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها.

3- **انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد**: توجد في غالبية الدول فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونا و بين الجزاءات و العقوبات المطبقة، كما تتسم الإجراءات الإدارية التي يتم اتباعها عادة لمعاقبة الموظف العام الفاسد بالبطء والتعقيد، و غالبا ما تمنع العوائق القانونية والسياسية والإدارية التطبيق الكامل أو العاجل للعقوبات. و حين يكون الفساد منتشرا فإن التكلفة الاجتماعية للمراقبين و القضاة تكون مرتفعة وتتمثل في فقد الأصدقاء و اكتساب كراهية الناس، بل إنه في المجتمعات التي تتفشى فيها هذه الظاهرة يصبح القضاة أنفسهم عرضة للفساد خصوصا إذا كانت لهم توجهات سياسية، و في هذا الحال يطبق نظام العقوبات فيها بصورة انتقائية[1].

ثانيا: الآثار الاقتصادية للفساد

أولا: الدراسات النظرية:

تختلف الآراء والدراسات حول الآثار الاقتصادية للفساد حيث ترى غالبية هذه الدراسات أن الفساد يؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية في المجتمع و نموه الاقتصادي. و على العكس من ذلك تقترح مجموعة قليلة من الدراسات أن للفساد آثارا موجبة على الكفاءة و النمو الاقتصادي في المجتمع، و إن كان يمكن الرد على حجج هذا الفريق. و قبل أن نحلل الآثار السالبة نود أن نشير إلى أن للفساد أثرا

[1]- .عبد القادر خليل، "**الحوكمة وشائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد(دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر**") مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ، ربيع 2009 ، ص(91).

وبائيا، أي أن الفساد يخضع لظاهرة تزايد الغلة فالموظف المرتشي يود بالطبع أن يشرك معه آخرين في هذا الانحراف الأخلاقي، حتى تصبح الإدارة بكاملها (مع مرور الزمن) فاسدة و يزيد هذا بالطبع من الخسائر الاقتصادية للفساد[1].

الآثار الاقتصادية السالبة للفساد

يترتب على الفساد إشاعة المظالم و الإهمال و الاستهتار و الإخلال بالنظام العام و إضاعة الثقة بين الناس. و جرائم الفساد من الجرائم التي تؤثر سلبا على أداء العمل العام لأن الراشي، مثلا، يقصد من وراء رشوته الإخلال بعمل يؤدي إلى إهدار حرمة العمل العام و يحصل لنفسه من جراء هذه الرشوة على ما ليس من حقه، و تبين كثير من الدراسات أن للفساد آثارا سالبة على كل من الكفاءة الاقتصادية و النمو الاقتصادي، من خلال تأثيره على كل من الحافز على الاستثمار، الأنشطة الإنتاجية (مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الريع)، و نوعية و كفاءة المرافق العامة، الأسواق و تخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل، ونشر ثقافة الفساد في المجتمع على النحو الذي سنوضحه فيما يلي[2]:

أ- الفساد و الحافز على الاستثمار:

يقلل الفساد الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة يتحملون أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم بدء نشاطهم، و عند قيامهم باتخاذ بإجراءات المشروع و الحصول على التصاريح و التوثيق. وسيؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصا للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، و يزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي مما يقلل من حافز رجال الأعمال على الاستثمار. و هكذا يفرض الفساد ضريبة سيئة على رجال الأعمال، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية و ذات تكلفة عالية جدا على الرفاهية الاقتصادية وذات عبء كبير، لأن تكلفة البحث عن هؤلاء الذين تتم رشوتهم ينبغي أن تضاف إلى تكلفة مفاوضات لدفع الرشاوى، إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشاوى، وتكلفة الوقت الذي ينبغي أن يمضيه مديري هذه المشروعات للالتزام بعديد من المتطلبات المفروضة عليهم من قبل المسؤولين العموميين، وكل ذلك يعرقل قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – وهي محرك التنمية الاقتصادية في معظم الدول، ويعرقل نموها مما يضعف بدوره معدلات النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى يترتب على انتشار الفساد في سوق الصرف الأجنبي انقسام هذا السوق إلى سوقين:
أ/ سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، يتميز بندرة في السوق الأجنبي مقارنا بالطلب عليه.
ب/ سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة

---

(1)- مروان محيي الدين النضولي، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي**، الأهرام الاقتصادي، 42 مارس 2003 ، ص 36.

(2)-Vito Tanzi, **Corruption Around the World, Causes and Consequences**, Scope and Cures, IMF staff Papers Vol, pp 559-591, December 1998.

والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيهه إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة، أو محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك، مما يفضي في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات وإستمراريته، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وما لذلك من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني.

كما يؤثر الفساد سلبا على سوق الأوراق المالية وعلى صناديق الاستثمار. فمن ناحية يقلل الفساد من الشفافية التي تقوم عليها سوق الأوراق المالية في شكل إتاحة معلومات الشركات التي تطرح أوراقا في الأسواق المالية (الميزانية الختامية والنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية). إن الفساد يؤدي إلى انتهاج إجراءات محاسبية مضللة، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر غير حقيقية، تظهر معدلات مرتفعة للربحية بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات. وتضليل المستثمرين الماليين، وقد يترتب على ذلك انهيار السوق المالية بما له من آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني. أما بالنسبة لصناديق الاستثمار فهي تستند على مبدأ أن معظم أفراد القطاع العائلي لا تتوفر لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية للمقارنة بين الأوراق المالية، واختيار أفضل توليفة منها للحصول على أعلى عائد في ظل مستوى معين من المخاطر. يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لديهم المقدرة في تقويم جدارة الأوراق المالية نيابة عن المستثمرين، ومن ثم يتم تجميع الموارد المالية واستثمارها في أوراق مالية ذات معدل عائد معين ومخاطر منخفضة، بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الصناديق عند حدها الأدنى.

وتبين الدراسات التطبيقية حول تأثير الفساد على الحافز للاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي النتائج التالية:

1- يخفض الفساد حجم الاستثمار الخاص ويعيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، حيث تشير الدراسة إلى أن تخفيض الفساد بنسبة 30% (من خلال تحسين إجراءات مكافحته) يزيد الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي بنسب 4% و0.5% سنويا على الترتيب[1]. وتقدر دراسة للبنك الدولي أجريت على دول المعسكر الشرقي في مرحلة التحول، أن المدفوعات غير الرسمية لمختلف المسؤولين العموميين تصل إلي 40% من تكاليف المؤسسات الاقتصادية في سنتها الأولى وبالطبع يحول هذا الفساد كثير من المواهب إلى الأنشطة الريعية بدلا من الأنشطة الإنتاجية والإبداعية، ويخفض حجم الاستثمار الخاص بسبب هذه التكاليف الإضافية وبسبب عدم التأكد الذي يسببه الفساد، وتشير دراسة ثالثة إلى أن تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي في الداخل يشبه تأثير الضريبة عليه، وكلما زاد معدل الفساد كلما زاد التأثير السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- مروان محيي الدين النضولي، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص (187- 196).

وفي دراسة أخرى تبين أن المؤسسات الصغيرة في كل من أوكرانيا وروسيا اضطرت في 1997 لدفع رشاوى للمسؤولين العموميين حتى لا يتم إغلاقها أو وضع العقبات أمام نشاطها، كما تمثل المدفوعات المناظرة في إندونيسيا 20% من تكلفة الأعمال، ويعني هذا بالطبع فرض ضريبة عالية جدا على تلك المؤسسات.

2- اختبرت علاقة الفساد بحجم الاستثمار العام في دراسة أخرى حيث تبين ارتباط الفساد طرديا مع حجم الاستثمارات العامة. وتفسر هذه النتيجة بأنه يتوفر، عادة، بالاستثمارات العامة فرصا أفضل لكبار المسؤولين للحصول على العمولات والرشاوى، وتشير البيانات، أيضا، إلى أن الفساد يقلل الاستثمار الخاص بصورة أكبر من زيادته للاستثمار العام، وبهذه الطريقة يشوه الفساد السياسة الاستثمارية في المجتمع.

ب - يزيد الفساد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج: يشوه الفساد الحوافز نحو العمل، فمن ناحية يخصص للأفراد جانبا كبيرا من وقتهم لممارسة الفساد وليس لممارسة الأنشطة المنتجة، ويغري هذا بالطبع أصحاب المهارات والمواهب بالاتجاه نحو الأعمال الباحثة عن الريع بدلا من العمل المنتج، ومن ناحية أخرى يسبب الاستئثار بالفائض الاقتصادي للمجتمع لصالح الفئات غير المنتجة، بسبب الفساد، إلى التأثير سلبا على هذا النمو.

ج – يزيد الفساد من عجز الموازنة العامة للدولة ويشوه تركيب النفقات العامة: فمن ناحية يأخذ الفساد شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات ويسبب ذلك عجزا للموازنة العامة، وقد تزاد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، مما يولد معه تضخما وعدم استقرار اقتصادي يعيق النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى يميل المسؤولون الحكوميون – في ظل الفساد – للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشاوى، ولذا سيميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المنخفضة، أو أنظمة الدفاع المعقدة، ولا يميلون للإنفاق على الكتب والمدرسين والصحة العامة. ويتعارض ذلك بالطبع على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والمعدلات الاجتماعية الأعلى للعائد والتي تتحقق، عادة، نتيجة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، ونتيجة الإنفاق على تنمية الموارد البشرية وعلى الأنشطة الإبداعية بوجه خاص[1].

يترتب على الفساد إذا، تخصيصا غير كفء لموارد المجتمع، لأن الموارد ستتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام وذات العائد الاجتماعي الأكبر. وتحظى لذلك الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم

[1]- مورو، باولو، "**الفساد: الأسباب والنتائج**"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998، ص ص (11- 13).

إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو تحسين مستوى المناطق النائية. كما سيتسم تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات بدرجة عالية من التحيز ويتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة. كما سترسو المناقصات والمشروعات الهامة على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع.

ومن المعروف أن التهرب الضريبي من جانب بعض المكلفين دون البعض الآخر- كصورة من صور الفساد – يخل بمبدأ العدالة الأفقية والعدالة الرأسية في توزيع الأعباء العامة، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية. وينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع وانخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل، مما يخفض بدوره من مقدرة السياسة الاقتصادية على تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل الإنفاق العام، وأمام هذا الوضع قد تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له[1].

تبين الدراسات التطبيقية حول تأثير الفساد على الموازنة العامة للدولة وعلى تركيب النفقات العامة ونوعية المرافق العامة النتائج التالية:

أ- يقلل الفساد الإيرادات العامة، بصورة واضحة نتيجة التهرب الضريبي والتطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية، و هذا بالطبع يضعف قدرة الحكومات على توفير النفقات العامة الضرورية.

ب- يقلل الفساد الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة، لأنه يزيد النفقات الأخرى على الأجور و المرتبات كنسبة من الإنفاق العام، لصعوبة التربح و الحصول على رشاوى كبيرة في مجال الصيانة والتشغيل، إضافة إلى أن انخفاض الكفاءة الإنتاجية مع زيادة العمالة يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق على الأجور و المرتبات، و بنفس المنطق يقلل الفساد من الإنفاق على برامج الصحة و التعليم حيث لا تتحمل تلك البرامج الفساد.

ج- يقلل الفساد من نوعية و كفاءة المرافق العامة ويشوه تخصيص الموارد:

و يتحقق ذلك، بالطبع، نتيجة **أ)-** إرساء العطاءات بصورة فاسدة و منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة – إلى تدفع الرشاوى – و يقلل هذا بدوره من نوعية و كفاءة الخدمات العامة و لا يشجع المشروعات الإنتاجية و التحويلية على الاستفادة من وفرات الحجم. ب)- انخفاض قدرة الحكومات على ممارسة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك و المستشفيات، التجارة الداخلية، النقل، الأسواق المالية و غيرها. يشوه هذا بدوره من إحدى الوظائف الأساسية للحكومات وهي

[1]- كوفمان دانيال وآخرون، **" الفساد والتنمية"**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998 ، ص ص (7- 9).

تنفيذ العقود و توفير الحماية لحقوق الملكية كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة، كجباية الضرائب والرسوم الجمركية و غيرها. و أخيرا فإن إجراءات التوظيف و الترقية في القطاع العام القائمة على المحسوبية تؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وتكثر من القرارات الخاطئة التي تثبط من همة العناصر البشرية المؤهلة و تشوه سوق العمل.

و تبين **الدراسات التطبيقية** تأثير الفساد على نوعية مشروعات البنية التحتية: أن الفساد يشجع على بناء مشروعات ذات نوعية فقيرة، و تظهر الخطورة أكثر ما تكون على نوعية الطرق، انقطاع الطاقة الكهربائية، و هنا يمكن أن تقاس تكلفة الفساد في هذا المجال بمدى التدهور في نوعية البنية التحتية، لذا يقلل الفساد إنتاجية الاستثمار في مشروعات البنية للدولة، و معدل النمو الاقتصادي بها.

د- يزيد الفساد من الفقر و عدم العدالة في توزيع الدخل، و الهجرة للخارج: حيث يقلل الفساد مقدرة الفقراء على الكسب، لأنهم لعدم حصولهم على نصيبهم الموضوعي من الوظائف و الفرص، تزداد درجة عدم العدالة التوزيعية، لاستفادة الأفراد من المناصب الحساسة من فرص التربح غير المشروع على حساب أفراد المجتمع الآخرين، حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة- عن طريق الرشوة و سائر أنواع الفساد أفضل الوظائف، و العقود الحكومية الأكثر ربحية، و ما شابه ذلك من الميزات، و يقلل هذا بلا شك، من الحافز لدى فئة هامة من أبناء الوطن للمساهمة بصورة جادة في تحقيق النمو الاقتصادي طالما أن ثماره لن توزع بصورة عادلة، كما يضعف دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل، ويسبب تفككا للأسر وانهيار للقيم والأخلاق في المجتمع. وأخيرا تسبب ضآلة الفرص بالداخل هجرة ونزيفا مستمرا لخبرة أدباء وعلماء وعقول الأمة للخارج، حتى أصبحت الهجرة إلى أوروبا وأمريكا هي غاية ما يتمناه الكثيرين من شباب البلدان المتخلفة.

ه- إذا أصبح فساد المجتمع من النوع البنيوي تنتشر ما يسمى **بثقافة الفساد**، والتي تجعل المسؤولون الحكوميون يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتنوا بسببها، بل وعلى صنع المزيد منها للمزيد من التربح، وتخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة وفي سلطتها الأخلاقية، وتسبب تكلفة اقتصادية حقيقية وهامة مع تزايد درجة البيروقراطية الحكومية، كما يهرب رأس المال الأجنبي وتضعف قوة النظام البنكي ودرجة عدم التأكد، وأخيرا يقلل الفساد فرصة الدولة في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية، لأن الموارد المالية المقدمة في شكل مساعدات خارجية ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسيين الفاسدين ومن يشاركهم.

خلاصة القول أن للفساد تكلفة اجتماعية بالغة الارتفاع تتمثل في المساس باستقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر نتيجة للصلة القوية بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية مثل غسل الأموال، ويؤدي هذا بدوره إلى استنزاف موارد

الدول وتهديد الاستقرار السياسي بها، وخصوصا أن الفساد ينتشر عبر الحدود إلى الدول الأخرى[1]. يمكن تصوير تأثير الفساد على الاقتصاد الوطني باستخدام تحليل نموذج إمكانيات الإنتاج التقليدي في الاقتصاد الوطني، حيث يتسبب الفساد في نقل إمكانيات المجتمع إلى مستويات أقل بكثير من طاقته الكامنة مما ينعكس في إنتاج وطني أقل، وسبب ذلك أن الفساد يؤثر سلبا على كافة مكونات النموذج، فمن ناحية يقلل الفساد من الحوافز نحو العمل والاستثمار والإبداع في المجتمع، ومن ناحية أخرى يقلل الفساد من ثقة المواطنين في مختلف السياسات الحكومية مما يجعلها تفشل في غالبية الأحيان، وينجم عنها تبديد لكثير من موارد المجتمع وتخصيص غير كفء لها. وبالطبع تزداد خسارة المجتمع الاقتصادية مع تزايد حجم الفساد به.

التدابير العلاجية لمكافحة الفساد

لما كان الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة في آن واحد، فإن محاربة الفساد ينبغي أن تشتمل على عديد من الجبهات وليس على جبهة واحدة، كالقيام بزيادة مرتبات موظفي القطاع العام والحكومة، وزيادة عقوبات جرائم الفساد، وإنشاء مكتب لمحاربة الفساد، مع ضرورة الاعتراف بأن الحرب ضد الفساد حرب مستمرة وممتدة، وأنه لا ينبغي أن نطمح بالقضاء على الفساد كلية، لاستحالة تحقيق ذلك والتكلفة العالية جدا المتمثلة في شكل زيادات كبيرة في أجور العاملين بالقطاع العام والقطاع الحكومي وتطبيق العقوبات الصارمة على من يثبت فسادهم. بدلا من ذلك ينبغي محاربة الفساد حتى يصل إلى ذلك الحجم الذي تساوى التكلفة الاجتماعية الحدية لتقليله مع المنفعة الحدية الاجتماعية للمنافع الناجمة عن مكافحته. وفي هذا الإطار علينا مراعاة مايلي[2]:

أولا: إن إستراتيجية الكفء لمكافحة الفساد ينبغي **أن تبدأ بالاعتراف بوجود الظاهرة،** وأنها ناتجة عن طلب بعض الأفراد على ممارستها عن طريقة إغراء الموظفين العموميين – الذين يعرضون هذه الخدمة بمقابل، وهكذا يوجد طلب وعرض على الفساد، وينجم عن هذا الطلب والعرض تحديد سعرا وحجما له. وهكذا تستطيع الدولة القيام بخلق البيئة والحوافز للتأثير في أولئك الذين يدفعون الرشوة والذين يحصلون عليها من خلال سياستها وإجراءاتها، ولذا فإن مدى شفافية المعاملات الرسمية تحدد مدى إمكانية محاربة الفساد، وهكذا ترتبط محاربة الفساد، بإصلاح الدولة وتغيير دورها كما يظهر من الأمثلة التالية:

1- قد يترتب على انخفاض معدلات الأجور في بعض الدول، تشغيل أعداد كبيرة من الموظفين دونما حاجة حقيقية لهم، ويعني هذا أن الحكومة قد استبدلت الأجور العالية للموظفين بأعدادهم على قوائم المرتبات. في هذه الحال لا ينصح بزيادة معدلات الأجور في هذه الدول لتخفيض الفساد، وإنما يكون الحل

---

(1)- محيي الدين علم الدين ،"**حول الاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الأهرام الاقتصادي، عدد 1848، يونيو 2004 ، ص (7).

(2)- البنك الدولي ،"**التقدم في إصلاح المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي**"، تقرير عن التنمية في العالم، ص ص (120- 154).

الأفضل هو تخفيض عدد الموظفين ورفع الأجور الحقيقية لهم ولكن بالطبع، فإن هذا الحل لا يكون مقبولا سياسيا وخصوصا في الدول التي يؤمن أفرادها بضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة البطالة من خلال التوظيف العام. وبنفس المنطق تحاول الدولة من أجل تقريب الفجوات في الدخول أن تجعل النسبة بين رواتب أعلى الأجور في القطاع العام وأقلها منخفضة نسبيا عما هو في القطاع الخاص. وبالطبع، يؤدي هذا بدوره إلى تحفيز أفضل العناصر المؤهلة والأمنية من القوة العاملة للعمل بالقطاع الخاص. ولكن تصحيح هذه النسبة لتتاسب مع ما هو موجود بالقطاع الخاص قد لا يكون من مصلحة الحكومات كما أن توافق عليه نقابات العمال.

2- يقترح البعض ضرورة زيادة العقوبات على جرائم الفساد، لكن التطبيق الصارم لمثل هذه العقوبات قد يواجه معارضة ومشاكل مع الجمعيات المهنية والنقابات والنظام القانوني، ويخشى، أيضا، أن تتخذ بعض الحكومات هذا السلاح ضد المعارضين السياسيين بصورة غير عادلة، ويعني هذا أن العقوبات قد يتم استخدامها بطريقة انتقائية، كما تطبق العقوبات في المجتمعات الديمقراطية بعد سلسلة طويلة ومكلفة من الإجراءات، كما قد يتردد الرؤساء المباشرين لموظفين فاسدين في تحمل تكلفة الإعلان عن الفساد، في شكل خسارة الأصدقاء والوقت المضحى به في إجراءات كشف ومحاسبة الفاسدين.

3- من المعروف أن قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعارها السوقية، يوجد الفرصة لظهور الفساد في قطاعات الائتمان والصرف الأجنبي، المرافق العامة، والسلع التموينية وغيرها. ذلك لأن السعر المنخفض أو التوفير المجاني للسلع والخدمات يخلق طلبا زائدا عليها، ويتطلب بدورها وسائل أخرى لترشيد استهلاكها (غير السعر) وينشأ مع هذه الوسائل الفساد. وهكذا يلغي رفع الأسعار إلى مستوياتها التوازنية الفساد أو يقلل منه ولكن هذا الرفع بعينه سيغير من دور الدولة الاجتماعي.

تبين الأمثلة الثلاثة السابقة أن محاربة الفساد وإصلاح الدولة وجهان لعملة واحدة، وأن الفساد سينخفض فقط في تلك الدول التي ترغب في تخفيض بعض وظائفها وتصحح من دورها في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية لأبنائها.

ثانيا: لعل أهم وسائل مكافحة الفساد هو **الالتزام بممارسة الديمقراطية** والحفاظ عليها في المجتمع، فالديمقراطية تتسم بالتغير التدريجي الدائم وتوفير الآليات المحددة لتصحيح السلبيات التي تظهر في الممارسة. لذلك فإنه كلما انخفض مستوى ممارسة الديمقراطية تزايدت فرص الفساد، وذلك نتيجة لضعف أو انعدام الضوابط وإجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة والإعلام وغيرها. فالدراسات توضح أن المجتمعات التي تسودها الدكتاتورية وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد بها أكثر ارتفاعا. والحقيقة فإن استمرار المسؤولين في السلطة فترات طويلة لا يسمح بتعدد الرؤى ولا يسمح بالإبداع في حل مشاكل المجتمع المختلفة، بل إنه ضد الفطرة البشرية التي تؤكد على محدودية الطاقة البشرية للفرد المسؤول. يقول الله عز وجل " الله خلقكم من

ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير" الروم- 54- ومن ثم قد يترتب على بقاء المسؤول في الحكم مدى الحياة اتخاذ قرارات خاطئة تضر بالمجتمع وأبنائه. لذلك لابد من التنوع في اختيار القيادات ما بين كبار السن والشباب، لان العمل يحتاج لشخص يحفظ الطريقة "الخبرة" كما يحتاج لمن يدفع العمل بقوة "الطاقة والشباب".

ثالثا: ينبغي **إصلاح الاقتصاد الوطني** من خلال تحرير الاقتصاد الوطني باستخدام مختلف الطرق، كإلغاء القيود والتنظيمات الحكومية وتحرير السياسات وخصخصة مشروعات قطاع الأعمال العام، وفتح الأسواق الداخلية للخارج من خلال تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي في المعاملات الخارجية. ومنها تحسين رواتب الموظفين من خلال ربط الأجور بسلم التضخم المالي.

رابعا: إصلاح الإختلالات في **المالية العامة**، وتحسن إدارة الموازنة العامة ويتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة. ويقترح ما يلي:

أ- **في جانب الإيرادات العامة:** تفعيل جباية الضرائب، وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي.

ب- **في جانب النفقات العامة:** تقليص الدعم خصوصا ذلك الذي لا يصل إلى مستحقيه، واستخدام المعايير الكمية الملائمة للأداء بالنسبة للإنفاق العام، وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة.

ج- **بالنسبة للموازنة:** ينبغي الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة وإلغاء الموازنات المستقلة أو الملحقة لتوفير الرقابة. وخلق مواثيق أو مبادئ الممارسات الجيدة في الإدارة المالية والنقدية تلتزم بها الدولة. مع تحسين الأطر القانونية والمحاسبية والإحصائية في مجالات القوانين البنكية والضريبية والجمارك، والاحتكارات الطبيعية وغيرها بما يتفق مع المعايير الدولية. وفي هذا الإطار لعل دعم التعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد، خصوصا البنك الدولي من الأجل الاستخدام الفضل للموارد العامة ودعم الشفافية والمسؤولية الحكومية من الأهمية بمكان.

خامسا: خلق الوعي لدى **أفراد المجتمع** حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد ويمكن أن ينتشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام التي ترسخ في أذهان المواطنين أن الفساد هو العائق الأساسي للنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة. وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من الفكر الإسلامي وتجربة العصور الأولى في محاربة الرشوة (كشكل من أشكال الفساد) حيث يرى أحد الباحثين أن أهم الدوافع لمحاربة الرشوة آنذاك كان الدافع الديني الذي يمتثل لأمر **رسول الله صلى الله عليه وسلم** حين يقول: لعن الله الراشي والمرتشي واستجابة لقول **الله تعالى**:" ولا تأكلو أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالباطل وأنتم تعلمون" البقرة - 188- ، إضافة إلى كفالة أرزاق الناس بما يعطي لكل إنسان حقه فلا يندفع نحو السلوك المحرم، وإعلاء قيمة الأمانة في الوظيفة العامة وجعلها من أهم شروط الاختيار فلا يختار لقضاء مصالح الناس إلا الأمناء، والرقابة متعددة المستويات التي تردع ضعاف

النفوس عن الإقدام عن الرشوة وتطبيق الجزاء الرادع على المرتشي وأوله عزله من الوظيفة العامة لأنه خان الأمانة. ولا شك أن محاربة الفساد هي من باب "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب" المائدة - 2- . فمن البر أن يؤدي الإنسان عمله في الحياة بكل خير ومودة ورحمة، . وبالتأكيد فليست الرشوة من البر وليست الرشوة من التقوى إنما هي من الإثم والظلم والعدوان. ويقول تعالى:" يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم" المؤمنون- 51- **فالأمم تحيا حياة طيبة بالأخلاق العالية من أمانة وصدق ووفاء وعفة ومروءة وآداء حسن الواجبات**، وتضعف الأمم بضعف أخلاقها. كما ينبغي الاهتمام بكل مما يلي:

أ- تبني القيادات السياسية العليا في المجتمع و نوابه البرلمانيين مكافحة الفساد ضمن مبادئ المسؤولية والشفافية والنزاهة و أن تقتنع هذه القيادات بأن وسائل المكافحة يمكن أن تؤتى ثمارها.

ب- نشر الوعي لدى الجمهور حول أضرار الفساد من الأهمية بمكان في مكافحته، لأنه بدون مساندة الجمهور لجهود المكافحة لن يتحقق الإصلاح المنشود و لعل ممارسة الديمقراطية تعد وسيلة جيدة لنشر الوعي بتكلفة الفساد.

وللأسف يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لعام 2012 إلى أن العالم العربي لم يحرز تقدما ملحوظا في طريق الديمقراطية منذ نهايات عام 2011 وأن غالبية الإصلاحات كانت بدائية و متناثرة، و لم تفض إلى جهود جادة لإنهاء القمع في المنطقة. و حذر تقرير من عواقب تأخر الإصلاح، مشيرا إلى أن السبيل لتلافي هذه المخاطر هو التداول السلمي للسلطة. و طالب التقرير بضرورة إعطاء أولوية قصوى لإصلاحات ثلاثة لا تحتمل التأجيل هي: إلغاء حالة الطوارئ و القضاء على التمييز ضد الجماعات الأخرى، و ضمان استقلال القضاء.

الخاتمة:

الفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة و تخفيض معدلات الفقر و تحسين الأداء الحكومي. يظهر الفساد في القطاع العام و الخاص على حد سواء، إلا أن الموظف العام أكثر عرضه للفساد من غيره لبعده عن المساءلة، و أمنه من الرقابة، بخلاف الموظف في قطاع الخاص الأكثر المساءلة. و يوجد الفساد في المجتمعات المتقدمة و النامية على السواء، إلا أنه أكثر شيوعا في المجتمعات النامية لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة و المؤسسات و نحو ذلك.

و لعل أهم مشكلات الفساد هي عدم ثقة أفراد المجتمع في مدى فاعلية السياسات الاقتصادية العامة للدولة، خصوصا عندما تتفشى هذه الظاهرة، ولعل في ذلك سببا كافيا لفشل تلك السياسات حتى وإن كانت مصممة على نحو جيد.

يتضح من هذه الدراسات أن **فرضيات الدراسة الثلاثة لا يمكن رفضها:**

- فالفساد تكلفة اقتصادية بالغة الضخامة على المجتمع و على مستقبل أجياله، حيث تنتشر عدما الثقة بين الشباب في الحصول على فرص معيشية أفضل، كما تهرب الاستثمارات إلى الخارج نتيجة للتكلفة الإضافية التي يتحملها رجال الأعمال في سبيل الحصول على الرخص والأوراق الرسمية للمشروعات.
- وأن انتشار الحكم السلطوي يضعف الرقابة و التداول السلمي للسلطة، على العكس مما هو موجود في المجتمعات الديمقراطية.
- وأن محاربة الفساد في أي مجتمع تحتاج إلى منظومة كاملة من التشريعات و السياسات و الإجراءات تبدأ بالوعي بأن الفساد هو العدو الأول للنمو الاقتصادي و رفع مستويات المعيشة لأبناء الوطن.

يرتبط الفساد بالطريقة التي تدبر بها الحكومة شئونها داخل مجتمعاتها، خصوصا في مجال الاقتصاد الوطني وفي مجال توزيع الدخل، و لذا يصعب محاربة الفساد بفعالية دون تعديل الطريقة التي تعمل بها الحكومة. إضافة إلى ذلك تتطلب محاربة الفساد العمل على الجبهات التالية:

1- التزام قوي وأمين من قبل القيادة السياسية بمحاربة الفساد، و تشجيع الممارسات الديمقراطية في المجتمع والتي تشجع على كشف الفساد.

2- إحداث تعديلات في السياسات الاقتصادية لتقليل كل من الطلب على و عرض الفساد، فمن جانب الطلب ينبغي تقليل القيود و التنظيمات و السياسات كالحوافز الضريبية، و جعل ما بقي منها يتسم بالشفافية و عدم التقدير الشخصي بقدر الإمكان. و من جانب تقليل عرض الفساد من خلال زيادة أجور العاملين، و زيادة الحوافز نحو السلوك الأمين، و تأمين رقابات فاعلة و جزاءات رادعة على الفاسدين من الموظفين العموميين.

3- تنمية الوعي الجماهيري حول الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع من جراء الفساد، ويمكن الاستعانة في هذا المجال بالقيم الدينية التي تحث على الأمانة والصدق والاجتهاد وإتقان العمل.

4- ينبغي على الحكومة تزويد الجمهور بالمعلومات الكافية حول الأنشطة الاقتصادية. وأيضا عليها سرعة تنفيذ أحكام القضاء في كافة المجالات.

5- تفعيل دور القضاء من خلال سن القوانين والنظم التي تضمن حرية القضاء ونزاهته واستقلاله، كما تضمن للقاضي الأمن الشخصي والعائلي، وعدم التأثير على الأحكام الصادرة في المحاكم، ومحاربة مظاهر الرشوة والمحسوبية داخل القضاء وخارجه.